

اتساع عبء الدين يضغط على القرار المالي ويخلق الموازنة .. وآثار حرب إيران ترفع الكلفة وتعري فشل حكومة الانقلاب



الجمعة 17 أبريل 2026 03:15 م

تدخل الموازنة العامة في مصر مرحلة أشد قسوة مع استمرار تضخم الدين وتآكل المساحة المتاحة للإنفاق الاجتماعي والخدمي، بينما تواصل السلطة إدارة الأزمة بالاقتراض والجباية وتأجيل الاستحقاقات بدلاً من معالجة أصل الاختلال وتظهر أحدث البيانات المتاحة أن الدين الخارجي ارتفع إلى 156.7 مليار دولار بنهاية مارس 2025 ثم إلى 161.2 مليار دولار بنهاية يونيو 2025، في وقت أكد فيه صندوق النقد الدولي أن التقدم في الإصلاحات الأعمق ما زال محدوداً وأن الاحتياجات التمويلية الإجمالية لا تزال مرتفعة بما يضغط على الحيز المالي ويقيد الإنفاق ذي الأولوية كما ثبتت وكالة موديز التصنيف عند درجة منخفضة مع إبراز هشاشة الأوضاع الخارجية وأعباء الدين، بما يعكس أن الرواية الرسمية عن الاستقرار لا تلغي أن الدولة ما زالت تتحرك فوق أرض مالية شديدة الهشاشة

وفي الخلفية نفسها، لا تبدو شبكة الأمان الخارجية مستقرة كما تروج الحكومة، لأن صندوق النقد أشار في مراجعته الأخيرة إلى أن هناك ودائع رسمية خليجية لدى البنك المركزي بقيمة 18.3 مليار دولار باقية حتى نهاية برنامج التسهيل في ديسمبر 2026، وهو ما يعني أن بقاء هذا الغطاء مرتبط بجداول زمنية وتفاهات سياسية ومالية وليس بتعاف اقتصادي منتج ومستدام كما أعلن البنك المركزي أن صافي الاحتياطي الدولي بلغ 52.83 مليار دولار بنهاية مارس 2026، لكن الصندوق نفسه شدد على ضرورة تقوية الأرصدة الخارجية وتجنب عودة الاختلالات، ما يؤكد أن ارتفاع الاحتياطي وحده لا يحسم أزمة المديونية ولا يضمن استقراراً طويل الأجل في ظل ضغط الاستحقاقات وتباطؤ بيع الأصول وتراجع زخم الإصلاح الحقيقي

اتساع عبء الدين يضغط على القرار المالي

ثم تكشف مراجعة صندوق النقد الأخيرة أن الأزمة لم تعد محصورة في رقم الدين فقط، بل في طريقة تمويله وكلفة تدويره أيضاً، إذ أقر الصندوق بأن تباطؤ برنامج التخارج وتراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية يبقيان الاحتياجات التمويلية مرتفعة ويقيدان قدرة الدولة على توجيه الموارد إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية

كما أوضح الصندوق أن السلطات اندفعت إلى إعداد خطة لخفض الاحتياجات التمويلية عبر إطالة آجال الدين المحلي وعمليات مبادلة بين ديون قصيرة الأجل وأدوات أطول وأصول سيادية مدعومة بالأراضي، وهو ما يكشف أن الحكومة تبحث عن تنفيس ضغط الاستحقاقات أكثر من بناء قاعدة تمويل مستقرة ومنتجة

وبعد ذلك، يصبح الحديث عن تحسن مالي شامل محل شك واضح، لأن الصندوق نفسه سجل أن المخاطر المتوسطة الأجل ما زالت مرتفعة وأن إشارات الخطر تأتي من بند الاحتياجات التمويلية الكبيرة وانكشاف الجهاز المصرفي المحلي على الدين السيادي، وهي صياغة توثيقية لا تترك مساحة واسعة للتجميل السياسي

وفي هذا السياق، يقدم الخبير جهاد أزور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي وصفاً مباشراً لحجم الارتباط بين اقتصاد المنطقة وسلاسل الطاقة والنقل، إذ أكد أن الصدمة الحالية ليست قصة نفط وغاز فقط بل تمتد إلى المنتجات الأخرى والقطاعات غير النفطية والخدمات اللوجستية، وهو تقدير يضاعف هشاشة بلد مثل مصر

حرب الطاقة تضرب دولة مستوردة وتغذي موجة تضخم جديدة

وفي العمر التالي للأزمة، جاءت الحرب في المنطقة لتضيف عبئًا جديدًا على دولة تستورد الطاقة وتحتاج إلى تدفقات نقد أجنبي مستمرة لتغطية الواردات وسداد الالتزامات. وقد خفض صندوق النقد توقعات نمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.1 بالمئة في 2026، مع إقرار واضح بأن مصر والأردن بين الدول المستوردة للطاقة المعرضة لصدمة الأسعار وتراجع التحويلات المحتمل من الخليج.

كما أكد جون وليامز رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أن تطورات الحرب في الشرق الأوسط تدفع بالفعل إلى زيادات كبيرة في أسعار الطاقة وترفع التضخم العام، محذّرًا من أن استمرار الصدمة قد يجمع بين ارتفاع الأسعار وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وهذا التقدير يعني أن كلفة التمويل بالدولار قد تبقى مرتفعة أو تتأخر أي مساحة للتيسير النقدي العالمي الذي تراهن عليه الاقتصادات المدينة.

ثم يضيف فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية عنصرًا أكثر خطورة، إذ قال إن استعادة الطاقة الإنتاجية المفقودة في الشرق الأوسط قد تستغرق نحو عامين، وإن السوق يستخف بعواقب الإغلاق المطول لمضيق هرمز وبالنسبة لمصر، فإن طول أمد التعطل يعني فاتورة طاقة أعلى وضغطًا مستمرًا على الأسعار المحلية والعملة والتمويل الخارجي.

وبالتوازي مع ذلك، أظهرت تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن الحرب قلبت توقعات سوق النفط وخفضت العروض العالمي بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا، بعد أن دفعت الأسعار في ذروة الصدمة إلى مستويات قاربت 150 دولارًا للبرميل قبل أن تتراجع. وهذا المسار نفسه يفسر لماذا توقفت دورة خفض الفائدة في مصر تحت ضغط مخاوف التضخم المستورد.

إعادة التمويل أصعب والتنازلات أكثر كلفة والمجتمع يدفع الثمن

ومن ثم، لا تبدو معركة إعادة الهيكلة أو إعادة التمويل سهلة كما توهي اللغة الرسمية، لأن بقاء التصنيف الائتماني في المنطقة المنخفضة يعكس أن الأسواق ما زالت ترى مصر عرضة لصدمة خارجية ومالية كبيرة. وقد أبرزت موديز في أبريل 2026 استمرار هشاشة الوضع الخارجي والديني رغم النظرة المستقبلية الإيجابية، وهي إشارة إلى تحسن محدود لا يبدد الخطر.

كما قال صندوق النقد عند استكمال المراجعتين الخامسة والسادسة إن التقدم كان ملحوظًا في بعض المؤشرات الكلية، لكنه عاد وأكد أن الدين العام المرتفع والاحتياجات التمويلية الكبيرة ما زالت تحد من المرونة المالية والنمو متوسط الأجل. هذه العبارة وحدها تكفي لتفسير لماذا تبقى الحكومة أسيرة الاقتراض وبيع الأصول والضرائب غير المباشرة.

وبعد هذا كله، تتضح النتيجة الاجتماعية والسياسية للأزمة، لأن أي ارتفاع جديد في أسعار الطاقة أو الفائدة أو سعر الصرف سيتحول سريعًا إلى ضربة مباشرة للقدرة الشرائية وتكاليف النقل والغذاء والخدمات. وقد حذر صندوق النقد نفسه من أن الاقتصادات المستوردة للطاقة والأكثر هشاشة ستكون أشد تعرضًا لتقلبات الأسعار وتبدل مزاج المستثمرين العالميين.

وفي الخلاصة، لا تواجه مصر مجرد ضائقة عابرة في السيولة أو فجوة مؤقتة في التمويل، بل تواجه مأزقًا ماليًا مركبًا صنعته سنوات من الاقتراض الكثيف والاعتماد على التدفقات الساخنة والودائع والدعم الخارجي، ثم جاءت الحرب لتكشف هشاشة هذا البناء كله. وكل يوم تتأخر فيه معالجة أصل الأزمة الإنتاجية والمؤسسية، تتحول الموازنة أكثر إلى دفتر خدمة دين لا إلى أداة تنمية، ويتحول المجتمع أكثر إلى من يدفع ثمن بقاء السلطة على وصفات أثبتت الوقائع أنها تستنزف الدولة ولا تنقذها.